التوثيق الكامل لـ مجزرة زور الحيصة

تقع القرية إلى الشمال الشرقي من مدينة حلفايا، ولا يتجاوز عدد سكانها ألف نسمة، ويقع بالقرب منها حاجز عسكري هو حاجز زلين. يمر نهر العاصي من وسطها فيقسم الأراضي الزراعية فيها إلى قسمين، ويتركز السكان في القسم الشمالي، بينما يسكن عدد أقل جنوباً، حيث يزرع أهل القرية البسطاء اشجار الفاكهة والخضروات الموسمية، وهي من القرى الفقيرة مادياً جداً.

الموقع على الخريطة

قامت قوات الجيش ٢٠١٢/٨/٥ باقتحام القرية منذ الصباح و إطلاق النار عشوائيا على الناس مما أدى إلى سقوط ١٠ ضحايا على الأقل من بين القتلى أربعة من عائلة واحدة من آل جالود تم إعدامهم وقتلهم خارج نطاق القانون. وتم خطف بعض الجثث , والجثث التي لم يتم خطفها تم ايصالها إلى مدينة حلفايا للصلاة عليهم وتشييعهم .

كما أدى القصف العشوائي إلى جرح ١٢ مواطنا من أهالي البلدة ومن بينهم امرأة.

من خلال التواصل مع سكان البلدة استطعنا الحصول على أسماء الضحايا وتدوينهم وهم:

١- عبد الباسط صبحي الصطوف	٦- خالد محمود الجالود
٢- حيان عوض الديب	٧- محمد محمود الجالود
٣- أحمد محمود الديب	٨- محمود محمود الجالود
٤- رامز خالد الديب	٩- حسن أحمد الجالود
٥- محسن زيون	١٠- صبحي الصطوف

المرفقات:

حماه - زور الحيصة – فيديو يوثق ضحايا المجزرة ٥-٨-٢٠١٢

حماه - زور الحيصة - القتيل محمد خالد الجالود ٥-٨-٢٠١٢

حماه - زور الحيصة - القتيل احمد ديب ٥-٨-٢٠١٢

حماه - زور الحيصة - اثار الدمار الناتج عن القصف وانتج عنه مجزرة من ١١ قتيل وحتى الحيوانات لم تسلم من القصف ٥-٨-٢٠١٢

حماه - زور الحيصة - امهات الضحايا تنعي اولادهم الذين سقطوا اثر المجزرة المروعه ٥-٨-٢٠١٢

إننا في الشبكة السورية لحقوق الإنسان كمنظمة حقوقية تعنى بالدفاع عن حقوق الإنسان ندين وبشكل صارخ هذه المجزرة المروعة والتي تصنف على أنها جريمة ضدالإنسانية وكافة المجازر التي يتعرض لها الشعب السوري على مدارالساعه ونحمل النظام السوري كاملا والقائد العام للجيش والقوات المسلحة بشار الأسدالمسؤولية الكاملة والمباشرة عن المجزرة وعن كافة التبعات وردات الفعل المترتبةعليها ، كما وتتحمل كل من إيران وروسيا وحزب الله المسؤولية المباشره في أعمل القتل بسبب الاستمرار في تزويد النظام السوري بالسلاح والمال، كما ونطالب مجلس الأمن والأمم المتحدة العمل وبالسرعة القصوى لاتخاذ كل مامن شأنه حماية المدنيين في سوريا وأن ترقى إلى مسؤولياتها الأخلاقية والقانونية وتسريع الخطوات باتجاه إحالة كافة المتورطين في تلك المجازرإلى محكمة الجنايات الدولية.